المخاطر البنكية

إن تحرير النظم المالية والمصرفية جعلت البنوك على اختلاف أنواعها تتعرض للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ومردود نشاطها، مما جعل المصرفيين يعملون على لتقليص هذه المخاطر من خلال إدارتها بشكل فعال بما يسمح بتحقيق أهداف البنك.

إن المخاطر البنكية عديدة ومتنوعة ولذلك سنتناول فيمايلي أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية وأهم الطرق المعتمدة لإدارتها.

المحور الأول: المخاطر البنكية تصنيفاتها وأهم أسباب حدوثها:

تواجه البنوك نتيجة قيامها بنشاطها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.

1 مفهوم المخاطر البنكية وتصنيفها

ا **تعريف الخطر:** قبل التطرق لمفهوم المخاطر البنكية سيتم التمييز بين الخطر والمخاطرة كما يلي:

يعتبر **الخطر** من أهم المشاكل التي تؤثر على المشاريع تأثيرا فعالا لاسيما في أنشطة البنوك، ومن مفاهيم الخطر على العموم نذكر ما يلي:

- ❖ الخطر تهديد ناتج عن حدث يمكن أن يؤدي إلى تدهور عنصر من عناصر المؤسسة، بحيث يؤثر في قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة خاصة الإستراتيجية منها.
- ❖ الخطر ضرر محدد مرتبط بحدث أو مجموعة من الأحداث قابلة للوصف الكامل التي لا نعرف إن كانت ستحدث ولكننا ندرك أنها ممكنة الحدوث.
- ❖ أما عن الخطر البنكي فهو التقلب في القيم السوقية للبنك وينقسم هذا الخطر إلى نوعين، ما يخرج عن إدارة البنك والعميل معا، (كخطر التضخم، خطر تغير سعر الفائدة وأسعار الصرف...).
- ❖ ومنه ما هو خاص يتعلق بطبيعة نشاط البنك وعملياته، وبصفة عامة يرتبط الخطر البنكي بحالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقترضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة

أما المخاطر فهي مقدار درجة لا تؤكد الموجود فلا تؤكد يعني مخاطر عالية، ويقصد بلا تأكد هو عدم معرفة ما الذي سوف يحصل في المستقبل وعليه فإن المخاطر هي درجة اللاتأكد.

تعريف المخاطر البنكية : تعرف المخاطر البنكية بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين يشير إلى

وجهة نظر المدققين الداخليين والمديرين للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمد وتنفيذ استراتيجياته بنجاح .

مما سبق نستنتج أن الخطر هو السبب في الخسارة، أما المخاطرة فهي حالة قد تخلق أو تزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما أو مجازفة ما.

ب: تصنيف المخاطر البنكية يمكن تصنيف المخاطر المالية إجمالا فيما يلي:

- **المخاطر المالية:** وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك وفقا لتوجه حركة السوق، الأسعار ،العمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقات بالأطراف الأخرى . وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

- **المخاطر الائتمانية (القروض):** ويقصد به كذلك خطر العميل أو خطر التوقيع وهو خطر يتعلق بالنشاط البنكي من خلال منح قرض لمؤسسة أو شخص طبيعي، أين يواجه البنك خطر إفلاس العميل وبالتالي لا يوفي عند ميعاد الاستحقاق جزئيا أو كليا بمبلغ ديونه ومن هنا تظهر مسؤولية البنك في ضرورة مراعاة توفير الضمانات الكافية لتغطية هذا النوع من الخطر فمنه الخسائر المحتملة.ويتضمن هذا النوع من الخطر صنفين هما خطر البلد وخطر ما بين البنوك فالأول يعبر عنه بعدم قدرة المدين الأجنبي على الوفاء بديونه وهذا بسبب مجموعة من الأخطار التي قد تصيب بلد ما، ويتعلق خطر ما بين البنوك بعدم قدرة المؤسسة على تسديد القرض كزبون لدى بنك آخر وإذا تم أخذ هذا الخطر مع مستوى الاقتصاد الكلي فيعبر عنه بالخطر النظامي الذي من خلاله تظهر عدم قدرة مجموعة مالية كبيرة على التسديد لصالح مجموعة بنوك مما يهدد الاستقرار المالي لبلد المجموعة الأولى.

2- **مخاطر سعر الفائدة:**يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة وتحصل هذه المخاطر عندما تكون الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات وتزداد بزيادة ابتعاد تكاليف الموارد عن مردودية تلك الاستخدامات.

إذن مخاطر سعر الفائدة تمس كل المتعاملين في البنوك سواءا كانوا مقترضين أو مقرضين، فالمقرض يتحمل خطر انخفاض سعر الفائدة الذي يتسبب في انخفاض حجم فوائده، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها.

3- **مخاطر السيولة**: تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك، خاصة عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطرة السيولة نذكر منها:

- ✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجل الاستحقاق.
- ✓ سوء توزيع الأصول إلى استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

4- مخاطر التضخم : وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة.

5- مخاطر الصرف: يعرف خطر الصرف بذلك الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية مالك الأصل أو صاحب ديون أو حقوق مقيمة بتلك العملة (العملة الأجنبية) وتؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية وفي حالة زيادة سعر صرف العملات فإن البنك يحقق أرباحا (فوائد أكبر من القرض) وبالعكس يمكن تحمل الخسارة في حالة انخفاض سعر تلك العملة عن السعر الذي استدان به.

ثانيا: مخاطر العمليات يشمل هذا النوع من مخاطر العملية الناتجة من العمليات اليومية للبنك، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالبنوك إما أن تحقق خسارة إما لا تحققها، وعدم ظهور أي خسارة للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العلى التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يلي:

1- **الاحتيال والاختلاس[1]:** في دراسة شملت 6 دول فإن حوالي 60٪ من متوسط حالات الاختلاف في أي بنك قام بها موظفون و20٪ قام بها مديرون، وتشير الدراسة إلى أن حوالي 85٪ تقريبا من خسائر العمليات في البنوك خلال السنوات الخمس كانت لخلل في أمانة الموظفون، وفي دراسة أخرى أن الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير ما بين 10٪ إلى 18٪ في البنوك، نظرا لتزايد تقنية في العمليات البنكية وهو ما أدى إلى تطور الفرص للأعمال الإجرامية، التي تطورت أساليبها وصعب اكتشافها من خلال الوسائل العالية التقنية.

2- **الجرائم الإلكتروني:**تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا وتتمثل في المجالات التالية: الصرف الآلي، بطاقة الائتمان، نقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال التواطؤ مع الموظفين، تبادل البيانات آليا، وغيرها.

3- **المخاطر المهنية:**تتعرض البنوك عموما إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية لأكبر أشكال مخاطر العمليات انتشارا في القطاع البنكي، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة، عن تلك المؤثرة على ذات البنك، علما بأن الالتزامات تنشأ من مصادر أخرى منها: ممارسات موظفي البنك، الخدمات المقدمة للزبائن، الالتزامات البيئية ، دعاوي المساهمين، متطلبات التزامات المقترضين، وغيرها.

.

4- المخاطر القانونية:ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو تنظيمي يبطل صلاحية العقد أو ترتيبات التصفية ذات الصلة، مثل هذه المخاطر يمكن أن تنشأ مثلا من عدم كفاية توثيق العقد أو عدم القدرة على ترتيب تصفية للعقد في حالة الإفلاس، أو إدخال تغيرات مساوية أو عكسية في قوانين الضرائب.

ثالثا: مخاطر أخرى: إضافة للمخاطر السابقة هناك مخاطر أخرى يمكن أن تتعرض لها البنوك تتمثل في:

1- المخاطر الإستراتيجية: وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب تخطيط استراتيجي في البنك والإستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين ويصعب توافر مقاييس كمية في الممارسة العملية لقياس المخاطر الإستراتيجية، إلا أن تطور الأداء العام للبنك من عام إلى أخرى يعطي مؤشرا على مدى نجاح البنك في التخطيط الاستراتيجي، وقد تزداد في الآونة الأخيرة عدد البنوك التي تفصح عن رؤيتها المستقبلية وتخطيطها الاستراتيجي المستقبلي بما يعني إعطاء صورة واضحة لمستخدمي القواعد المالية في الوقوع مع التطورات المستقبلية لنشاط البنك [1].

2- مخاطر السمعة: وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية عبر الإنترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات البنكية الالكترونية.

وتنشأ كذلك هذه المخاطر نتيجة الفشل التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للبنك حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المدعين والعملاء.

3- مخاطر البلد: تتمثل مخاطر البلد في الخسارة الأساسية للفائدة أو رأس المال المقترض دوليا بسب رفض سداد المدفوعات في تاريخ الاستحقاق.

ثانيا: أسباب حدوث الخطر البنكي:

إن من أسباب نشوء المخاطر والعوامل المساعدة على انتشارها هي:

1- الفجوة القانونية أو أخطار الرقابة: وتتمثل في:

- عدم قدرة العملاء على السداد في تواريخ الاستحقاق نظرا للتوسع في التسهيلات الائتمانية
بالعملات المختلفة دون ضوابط.
- استيلاء العملاء على أموال البنوك بدون سداد.
- هروب بعض العملاء للخارج بدون سداد القروض المصرفية المستحقة.

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص120.

- قبول البنوك لتجارة العملة في السوق السوداء، وتحويل (أرصدة) المضاربة على أسعار العملات والمعادن.
- القروض البنكية بضمانات محدودة كالمجوهرات.
- دراسات جدوى خاطئة للمشاريع الاستثمارية.
- عدم استقرار أسعار العملات.

2- ضعف سياسة البنك: هنالك أسباب أخرى ترجع لسياسات البنوك مثل:

- ✓ عدم كفاية تعليمات وشروط العقد المبرم.
- ✓ عدم القيام بالدراسة الائتمانية الدقيقة والاستعلام الدقيق على العميل.
- ✓ عدم استقلالية القرار بالبنك، وضعف الخبر لدى العاملين بالائتمان المصرفي.
- ✓ عدم طلب البنك لضمانات كافية. منح تسهيلات للعميل أقل أو أكثر من طاقته.
- ✓ عدم توفر نظام المعلومات المتكامل بعدة بنوك.
- ✓ غياب الاتصال الفعال بين فريق الائتمان والعملاء.
- ✓ اتخاذ قرارات ائتمانية خاطئة.
- ✓ عدم التخطيط الفعال لمحفظة القروض البنكية.
- ✓ غياب الرقابة على الائتمان البنكي.
- ✓ منح القروض البنكية باعتبارات شخصية.

3- الأسباب البيئية: هناك أسباب بيئية لها دور في تعثر القروض البنكية تتمثل في:

- ❖ القوانين والتشريعات الاقتصادية مثل تغير أسعار الصرف للدولار والعملات الأخرى.
- ❖ ارتفاع تكاليف المشروعات والتأخر في تنفيذها.
- ❖ التضخم الاقتصادي.
- ❖ عدم وضوح محددات المناخ الاستثماري.
- ❖ تقلبات الأسواق المحلية والدولية.
- ❖ المنافسة بين البنوك وشركات توظيف الأموال.
- ❖ البيئة الثقافية المصرفية والمخاطر السياسية.

المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر البنكية: إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة ونحاول توظيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنك هي:

أ- طريقة النسب المالية: تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء

التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، وتقدم على المثال حصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

1- النسب الخاصة بقروض الاستغلال: عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين النسب ما يلي:

- ← نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأس مال العامل والخزينة.
- ← نسب الدوران وتتكون من ثلاث نسب هي:
  - دوران المخزون
  - سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
  - نسبة السيولة العامة.

2- النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب نجد:

- التمويل الذاتي.
- التمويل الذاتي على ديون الاستثمار لأجل.
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية[1]:
  - طريقة صافي القيمة الحالية WAN
  - طريقة معدل العائد الداخلي TRI
  - طريقة فترة الاسترداد PR
  - طريقة مؤشر الربحية IP

[1]- www.djalfa.info

ب- طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي: هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي تمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينيات من القرض الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرض الماضي وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين.

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.

1- حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

2- حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطاها.